

الفصل الثاني

الإرادة المنفردة

مادة (١٦٢)

(١) من وجه للجمهور وعدا بجائزة يعطيها عن عمل معين إلّٰزم باعطاء الجائزة لمن قام بهذا العمل، ولو قام به دون نظر إلى الوعد بالجائزة أو دون علم بها.

(٢) وإذا لم يعين الواعد أجلا للقيام بالعمل، جاز له الرجوع في وعده بإعلان للجمهور، وعلى ألا يؤثر ذلك في حق من أتم العمل قبل الرجوع في الوعد وتسقط دعوى المطالبة بالجائزة إذا لم ترفع خلال ستة أشهر من تاريخ إعلانه العدول للجمهور.

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية:

مادة ١٦٥ لیبی و ١٦٣ سورى و ١٤٧ سودانى و ١٨٤ عراقى و ١٧٩ لبنانى.

الأعمال التحضيرية:

يجب التفريق بصدد هذا الوعد بين ما إذا كان الواعد قد حدد مدة لوعده، وبين ما إذا كان قد ترك المدة دون تحديد.

ففي الحالة الأولى- يلتزم الواعد نهائيا بمشيئته وحدها، دون ان يكون ان يعدل عن وعده، خلال المدة المحددة، فإذا انقضت هذه المدة، ولم يقم أحد بالعمل المطلوب، تحلل الواعد من وعده، ولو انجز هذا العمل فيما بعد ما إذا تم القيام بالعمل المطلوب قبل انتهاء المدة، فيصبح من قام به دائنا بالجائزه من فوره، ولو لم يصدر في ذلك عن رغبة في الحصول عليها، بل ولو كان جاهلا بالوعد، وفي هذا ما ينفي عن الوعد بالجائزة صفته العقدية، فهذه ليست في رأى المشروع من مستلزماته.

اما في الحالة الثانية- حيث لا يحدد اجل لاداء العمل المطلوب، فيلتزم الواعد رغم ذلك بالوعد الصادر من جانبه، ولكن يكون له ان يعدل عنه وفقا للاوضاع التى صدر بها بان يحصل العدول علنا بطريق النشر في الصحف أو اللصق مثلاً، ولا تخلو الحال في الفترة التى تمضى بين إعلان الوعد والرجوع فيه من احد فروض ثلاثة:

أ - فإذا لم يكن قد بدئ في تنفيذ العمل المطلوب تحلل الواعد نهائيا من نتائج وعده.

ب - وإذا كان قد بدئ في تنفيذ هذا العمل، دون ان يبلغ مرحلة الاتمام إلّٰزام الواعد ان يرد الى من بدأ في هذا التنفيذ ما انفق، على ان لا يجاوز في ذلك قيمة الجائزة الموعود بها، ولا يعتبر الوعد الذى عدل عنه أساسا لهذا الإلتزام، بل هو يرد في أساسه الى أحكام المسؤولية التقصيرية المقررة في نصوص القانون، وتسقط هذه المسؤولية في حالتين: اولاهما - حالة سقوط الدعوى باسترداد ما إتفق بانقضاء ستة اشهر من يوم إعلان الرجوع في الوعد. - حالة اقامة الواعد الدليل على ان النجاح

المنشود لم يكن ليتحقق لو ان بدئ في تنفيذه قد تم، اذ تنعدم في هذه الحالة، رابطة السببية بين الضرر الذى اصاب من يحمل النفقات ورجوع الواعد فى وعده، وكذلك يكون الشأن فى حالة البدء فى تنفيذ العمل المطلوب قبل إعلان العدول واتمامه بعد هذا العدول.

ج - اما إذا كان العمل المطلوب قد تم بأسره قبل إعلان العدول، فغنى عن البيان ان الجائزة تصبح واجبة الاداء، بمقتضى الوعد المعقود بمشيئة الواعد وحده^(١).

راى الفقه:

يتبين من نص المادة ١٦٢ من القانون المدنى ان إلتزام الواعد بجائزة يقوم بتوافر الأركان الآتية:

١ - ان تصدر من الواعد إرادة باتة، وهذه هى الإرادة المنفردة، ويجب ان يكون الواعد ذا اهلية كاملة للإلتزام بما وعد به، وان تخلو ارادته من العيوب من غلط وتدليس واكراه، وان تقوم الإرادة على محل مستوف لشرائطه، وان تتجه الى سبب مشروع.

٢ - ان توجه الإرادة الى الجمهور، فإذا وجهت الى شخص معين أو اشخاص معينين، خرجت عن ان تكون وعدا بجائزة، وسرت عليها قواعد الايجاب، فلا بد من ان يفتزن بها القبول وتصبح عندئذ عقد الإرادة منفردة.

٣ - ان يكون توجيه الإرادة الى الجمهور على وجه علنى، بطريق من طرق النشر المعروفة، كالإعلان فى الصحف أو الصاق التشريعات أو توزيعها أو المناداة فى الطرقات، ويجب ان تكون العلانية كافية حتى يتيسر لعدد كبير من الناس ان يعلم بهذه الإرادة.

٤ - ان تتضمن الإرادة امرين على الاقل: (اولا) جائزة معينة يلتزم الواعد بإعطائها للفائز بها وقد تكون مبلغا من النقود أو شيئا اخر له قيمة مالية كأسهم أو سندات أو سيارة أو منزل أو كتاب أو دفع نفقات رحلة أو نحو ذلك، ولا شئ يمنع من ان تكون الجائز قيمتها ادبية كوسام أو اشارة أو كأس أو اية علامة اخرى من علامات التقدير (ثانيا) شيئا معينا يقوم به الشخص حتى يستحق الجائزة، كالعثور على شئ ضائع أو وضع افضل تصميم هندسى أو النجاح فى امتحان أو الفوز فى مسابقة أو الاهتداء الى هواء أو كشف من اختراع أو نحو ذلك^(٢).

٢ - الجعالة (أو الوعد بجائزة) هى إلتزام شخص بشئ معين لمن يتجر له عملا، كالإلتزام شخص بان يدفع جنيها لمن يعثر له على بغيره الشارد، أو مائة جنيه لمن يضع افضل تصميم هندسى لببيت (أو مصنع) يعتزم بناءه. والجعالة جائزة شرعا جمهور الفقهاء، فقد ورد فى القرآن الكريم قوله تعالى "ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم" (الاية ٧٢ سورة يوسف)، كما ان السنة وردت بجوازها.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية القانون المدنى - الجزء ٢ - ص ٢٣٩ وما بعدها

(٢) نظرية الإلتزام فى الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية - الدكتور عبد الناصر العطار - ص ٢٩٤ وما بعدها.

وقد اجازت التشريعات العربية الجعالة، ونصت عليها تحت عنوان (الوعد بجائزة)، ولو انها سمتها بالتعهد بجائز لكانت التسمية ادق.

ويذهب الشافعية والحنابلة الى ان الجعالة غير لازمة للجاعل والمجول له، فله الرجوع فيها قبل تمام العمل، سواء شرع الجاعل في العمل أو لم يشرع فيه، الا انه إذا شرع المجول له في العمل ورجع الجاعل عنها أو توفي، فإن للمجهول له اجر مثل ما عمل قبل الرجوع.

فإذا تم العمل قبل الرجوع في الجعالة استحق العامل الجعل ذاته أو الجائزة، لان الجعالة ملزمة وان كانت غير لازمة، وعلى هذا يجرى العمل في المملكة العربية السعودية والإيمن.

ويشترط لاستحقاق المجول له الجعل في الفقه الإسلامي ان يكون المجول له عالماً بالجعالة، فإن كان جاهلاً لها وقام بالمطلوب، فلا يستحق اجرا لانه قام به متبرعا، لكنه لو علم بالجعالة ثم رجع الجاعل عنها ولم يعلم المجول له برجوعه واستمر في العمل حتى اتم المطلوب، استحق الجعل عند بعض الفقهاء.

اما في مصر وسوريا وليبيا والعراق ولبنان فالوعد بجائزة غير لازم إذا لم تحدد مدة العمل المطلوب، فإذا حدث مدة كان لازماً خلال هذه المدة حتى تنقضي، كما لا يشترط لاستحقاق الجائزة علم العامل بها، فيستحقها طالما أتم العمل المطلوب، سواء كان وقتئذ عالماً بالجائزة أو جاهلاً بها، ثم علم بما يعد ذلك.

من أحكام القضاء الحديثة:

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على ان الوعد بالجائزة قد صدر من المطعون عليها بعد ادلاء الطاعن بمعلوماته، وان هذا الوعد يخضع في تكييفه للقانون المدني القديم الذي لا يعترف بالإرادة المنفردة باعتبارها منشئة للالتزام، وان ذلك يقتضي الرجوع الى القواعد العامة لأحكام العقد التي توجب ان يتلاقى الايجاب والقبول - لما كان ذلك وكان النقيض المدني الملغى لم يورد نصا يحكم الوعد بالجائزة باعتباره صورة من صور الالتزام الناشئ عن الإرادة المنفردة ولم يكن من الممكن رد الوعد بالجائزة الا الى أحكام العقد التي توجب ان يتلاقى في القبول مع الايجاب السابق عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا اذ يلتزم هذا النظر.

(جلسة ١٩٦١/٣/٢٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٢ - مدني ص ٢٩٤)

٢ - وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك انه لما كان مؤدي نص الفقرة الأولى من المادة ١٦٢ من القانون المدني والمادة ٢٢٠ من ذات القانون ان الواعد بالجائزة يرتب في ذمته إلتزاما بارادته المنفردة من وقت توجيه هذه الإرادة إلي الجمهور لدائن غير معين إلتزام باعطاء الجائزة إذا هو قام بالعمل المطلوب ، وان إذارا الدائن مدينة لا يكون واجبا إذا أصبح الإلتزام غير ممكن أو غير محدد بفعل المدين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - استنادا إلى أسباب سائغه لها بأصلها الثابت في الأوراق - ان مؤسسة الأهرام التي يمثلها الطاعن هي الواعدة بالجائزة ومن ثم تكون صاحبة الصفة في التداعي ، وان تنفيذ إلتزاما عينا أضحي غير مجد بفعالها وإذ قضي

برفض الدفعين المبديين من الطاعن بصفته فإنه يكون قد إلتزام صحيح القانون ويضحي النعي بهذا السب علي غير أساس.

وحيث ان الطاعن بصفته يعني علي الحكم المطعون فيه القصور في التسبب من ثلاثة أوجه وفي بيان الوجه الأول يقول انه تمسك في دفاعه بان الخبير المنتدب في الدعوى انتهى في تقريره إلي ان محافظة القاهرة التي يمثلها المطعون ضدهما الثانية هي الواعدة بما جاء وتلتزم بتسليمها عينا الا ان الحكم الابتدائي التفت عن هذه النتيجة دون تسبب مخالفا بذلك المادة التاسعة من قانون الإثبات ولم يرد الحكم المطعون فيه علي هذا الدفاع.

وحيث ان هذ النعي غير مقبول ذلك ان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه إذا قضي الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء علي أسباب خاصة دون ان يحيل اليه في أسبابه في النعي الموجه إلي الحكم الابتدائي يكون غير مقبول لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قام علي أسباب خاصة في هذا الخصوص فإن ما يتحدي به الطاعن بصفته بهذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث ان الطاعن بصفته يعني بالوجه الثاني علي الحكم المطعون فيه بان الأوراق قد خلت من أي دليل علي ان المطعون ضدها الأولي قد لحقها أضرار كما لم يحدد عناصر تلك الاضرار وبيان ما هيته.

وحيث ان هذا النعي في غير محله ذلك انه - وعلي ماجري به قضاء هذه المحكمة - لا يبطل الحكم قضاؤه بتعويض إجمالي عن عدة أمور متي كان قد ناقش كل أمر منها علي حدة. ومن المقرر ان تقدير التعويض من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وإذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضي بان التعويض المقضي به للمطعون ضدها الأولي مناسب لما أصابها من أضرار مادية أدبية ونتيجة تقاعس مؤسسة الأهرام عن تنفيذ إلتزامها فإن النعي عليه بهذا الخصوص يكون علي غير أساس.

وحيث ان الطاعن بصفته يعني بالوجه الثالث علي الحكم المطعون فيه انه إذ أعرض عن الفصل في دعوى الضمان الفرعية علي سند من انها غير معروضة علي المحكمة الاستئنافية لعدم الفصل فيها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد شابه القصور في التسبب ومخالفة القانون مما يستوجب نقضه. وحيث ان هذا النعي مردود. ذلك انه لما كان مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - ان الطالب الذي تغفله المحكمة يظل باقيا علي حاله ومعلقا أمامها ويكون السبيل إلي الفصل فيه هو الرجوع إلي ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، وكان البين ان محكمة أول درجة لم تفصل في دعوى الضمان الفرعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلي ان دعوى الضمان غير معروضة علي المحكمة الاستئنافية لعدم الفصل فيها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحي النعي بهذا الوجه علي غير أساس.